جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## محاضرات في مقياس:

# النـــــظـام الـمصـرفـي الجــزائـري

دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد

د. غفصي توفيق

السنة الجامعية: 2024/2023

# الفهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| تمهيد: | 04 |
| المحور الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري | 06 |
| أولا-النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي | 07 |
| ثانيا- النظام المصرفي الجزائري في مرحلة الاستقلال | 09 |
| المحور الثاني: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات والتعديلات المتتالية | 23 |
| أولا-الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971 | 23 |
| ثانيا-مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية | 25 |
| ثالثا-الإصلاحات المصرفية لسنة 1986 | 26 |
| رابعا-الإصلاحات المصرفية لسنة 1988 | 28 |
| خامسا-قانون النقد والقرض 90-10 | 29 |
| المحور الرابع: تحديات القطاع المصرفي الجزائري | 34 |
| أولا-تحرير التجارة في الخدمات المالية | 34 |
| ثانيا-الثورة التكنولوجية: | 38 |
| ثالثا- الاندماجات المصرفية | 40 |
| رابعا- تغير هيكل الخدمات المصرفية | 43 |
| خامسا-الالتزام بالمعايير الدولية | 45 |
| سادسا-انتشار عمليات غسيل الأموال | 56 |

| | |
|---|---|
| المحور الرابع: آليات عصرنة النظام المصرفي الجزائري | 59 |
| أولا- تبني خيار البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة | 60 |
| ثانيا-التوسع ومواكبة التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي | 62 |
| ثالثا-تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي | 67 |
| رابعا-الارتقاء بالعنصر البشري | 69 |
| خامسا-مواكبة المعايير المصرفية الدولية | 71 |
| سادسا-متطلبات مكافحة عمليات غسيل الأموال | 74 |
| سابعا-تبني مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية | 78 |
| قائمة المراجع | 83 |

# الفهرس الأشكال والجداول

## 1-الأشكال:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | بنية النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض | 26 |


## 2-الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | النقود المتداولة في الفترة (1962-1969) | 09 |
| 02 | متطلبات رأس المال وفق بازل III | 43 |
| 03 | الترتيبات الانتقالية لمتطلبات رأس المال وفق بازل III | 44 |

**تمهيد:**

تعد الأنظمة المصرفية شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين، مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

أولت الدولة الجزائرية بعد نيل استقلالها الاهتمام البالغ بقضية بناء نظام مصرفي وطني كفء وفعّال، يساعد الدولة في سياساتها الاقتصادية ويساهم في برامجها التنموية، وذلك بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية وطنية تعوض وتسد الفراغ الذي خلَّفه نزوح البنوك الفرنسية والأجنبية عن الجزائر بعد الاستقلال، ولتكون قاعدة تمويل لمتطلبات إحداث التنمية الشاملة. ولقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات وتحولات خلال العقود التي تلت الاستقلال، فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فخضع بعد استكمال بنائه لإصلاحات عديدة، تمت مباشرتها في فترة السبعينات وأعيد مراجعتها في سنوات الثمانينات، وذلك استجابة للتحولات الداخلية والدولية التي عايشتها الجزائر في تلك الفترة، ثم تعمَّق الإصلاح بشكل أوسع مع بداية التسعينات تماشيًا مع اختيار الجزائر لاقتصاد السوق كنمط اقتصادي بديل عن الاقتصاد المخطط.

لقد أدى اختيار الجزائر لنهج اقتصاد السوق وانفتاحها التدريجي على العالم، الذي يشهد اتجاهًا متزايدا نحو التحرر وإزالة القيود التشريعية والتنظيمية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية، إلى مواجهة تحديات جديدة وصعبة على البنوك الجزائرية، وذلك في ظل ما تشهده الساحة المصرفية الدولية من تطورات كبيرة، تمثلت في تقديم خدمات حديثة وشاملة، مستفيدة بذلك من المبتكرات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، إضافة إلى موجة الاندماجات وما أفرزته من كيانات مصرفية عملاقة، هذا فضلا عن ما تستوجبه لجنة بازل من الالتزام بمعايير وقواعد كفاية رأس المال لتحقيق الشفافية والسلامة المصرفية، التي ستفرض هي الأخرى المزيد من الضغوط على البنوك الجزائرية.

## المحور الأول: نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري

يشكل النظام المصرفي العصب الأساسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة، وهو أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي من خلاله يراهن على نجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليص البطالة ومكافحة التضخم. ووعيًا بأهمية النظام المصرفي في أي دولة ذات سيادة، عمدت الجزائر بعد نيل استقلالها إلى إقامة نظام مصرفي وطني يأخذ على عاتقه تمويل متطلبات التنمية وتطوير المجتمع، وذلك بالاستجابة إلى الاحتياجات المتنوعة للأعوان الاقتصاديين.

ويلمس المتابع لمسار تطور النظام المصرفي الجزائري حرص الدولة على النهوض بهذا القطاع، حيث عملت على تكييفه عبر مختلف المراحل مع المتغيرات المستمرة داخليا وخارجيا بقطعها لأشواط طويلة في سبيل التطوير، تجسدت في الإصلاحات المتوالية التي شهدها النظام المصرفي الجزائري بعد استكمال بناءه، والتي بقيت مستمرة في السنوات الأخيرة حيث لا يزال العمل كبيرا من أجل الوصول إلى مرحلة «نظام مصرفي جزائري حديث وفعَّال».

### أولا–النظام المصرفي الجزائري في مرحلتي الاستعمار والاستقلال

عرفت الجزائر في حقبتيّ الاستعمار والاستقلال شكلين مختلفين للنظام المصرفي من حيث الحجم والتسيير والوظائف، وذلك تبعًا للوضع والظروف السائدة في كل مرحلة، ولأجل تتبع واستيعاب أطوار بناء النظام المصرفي للجزائر المستقلة،

فإنه سيتم بدءً التطرق إلى النظام المصرفي إبان الاحتلال الفرنسي، ثم يليه تناول المراحل المختلفة التي شهدتها عملية بناء المنظومة المصرفية الجزائرية بعد الاستقلال.

## 1-النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي

كان بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من البنوك والمنشآت المالية العامة والخاصة[1]، هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى[2]، إلا أن الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة هو في الحقيقة امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت وظيفته الأساسية هي خدمة المعمِّرين ومصالحهم، فخصِّصت كل البنوك لتمويل نشاطات التنقيب عن البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية، في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين، والدليل على ذلك هو توزع هذه البنوك وتمركزها في المناطق الآهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية.

ولعله من المفيد هنا إيراد نبذة موجزة عن تلك البنوك التي كانت تعمل في الجزائر قبل الاستقلال، والتي يمكن تقسيمها حسب طبيعة عملها إلى ما يلي[3]:

**البنوك التجارية:** وصل عددها قبيل الاستقلال إلى حوالي ثلاث عشرة (13) مصرفًا بارزا، وبلغ مجموع فروعها حوالي (409) فرعًا، منها (149) فرع في منطقة الجزائر، و(154) في منطقة وهران، و(83) في منطقة قسنطينة و (23) فرعًا في الصحراء،

---

1- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:171.

2- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 53.

3- بلعزوز بن علي، **دراسة مقارنة للسياسة النقدية والمصرفية بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاقتصادي الإسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص: 178-179.

وأعلى درجة تمركز لفروع هذه البنوك التجارية كانت بمدينة الجزائر بـ (92) فرعًا. وكان القرض العقاري الجزائري التونسي من أهم البنوك التجارية في الجزائر، بشبكة واسعة من الفروع بلغت (133) فرعًا عبر كامل التراب الجزائري.

**بنوك الأعمال:** بلغ عددها ثلاثة (03) بنوك، وأشهرها البنك الصناعي الجزائري لحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث كان يضم له ثلاثة فروع في الجزائر.

**بنوك التنمية:** تتمثل في صندوق التجهيز لتنمية الجزائر الذي تأسس سنة 1959 طبقًا لمشروع قسنطينة، وفي عام 1960 بلغت مساهمته 154,4 مليار فرنك قديم، منها 75 مليار ف.ق لتمويل المنشآت الصناعية القائمة.

**منشأة إعادة الخصم:** تتمثل في مؤسسة واحدة هي دار إعادة الخصم التي تتعامل مع البنوك.

**بنوك الائتمان الشعبي:** أقيمت منذ عام 1921 لأغراض تمويل الأفراد والمنشآت الصغيرة بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل، وبلغ عدد فروع البنوك الشعبية اثنين وعشرين (22) فرعًا سنة 1961.

**المنشآت العامة وشبه العامة:** بلغت في مجموعها خمسة (05) بنوك، أشهرها القرض الوطني، والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، حيث اختص الأول في القروض الطويلة الأجل الموجهة للدولة فقط، أين ساهم بشكل فعَّال في تمويل التنقيبات البترولية بالصحراء الجزائرية، أما الثاني فقد اختص في تمويل التجارة الخارجية للدولة.

ومما سبق، فنشأة وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الأولى الجزائريين، بل كان في كثير من الأحيان نقمة عليهم، نظرا لارتفاع معدلات الفوائد الممنوحة للفلاحين الجزائريين، الشيء الذي أدى بالكثير منهم إلى فقدان أراضيهم لعجزهم عن سداد أقساط الديون وفوائدها، وعلى الرغم من تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آنذاك، إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحض به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى[4].

## 2-النظام المصرفي الجزائري في مرحلة الاستقلال

ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظامًا مصرفيًا واسعًا لكنه تابع للمستعمر وقائم على أساس توجه اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعًا اقتصاديا مزريا وصعبًا بسبب النتائج التي خلَّفتها الحرب التحريرية وإلى جانب ذلك المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون بشكل تام على النشاط الاقتصادي في البلاد، والنتيجة أن ظهرت ازدواجية في النظام المصرفي، واحد قائم على أساس ليبرالي والآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، وبالتالي عجز البنك المركزي عن احتواء النظام المصرفي ككل وعن تسييره وفقا للتوجيهات الجديدة للدولة، ومنه لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية، وذلك من أجل تعبئة كل الموارد الكفيلة بتمويل الاقتصاد الوطني.

---

[4]-بلعزوز بن علي، **دراسة مقارنة للسياسة النقدية والمصرفية بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الاقتصادي الإسلامي**، مرجع سابق، ص: 180.

ويمكن تتبع مسيرة تطور النظام المصرفي الجزائري من خلال المراحل التالية:

**2-1 مرحلة إضفاء السيادة (إنشاء هيئة إصدار واسترجاع السيادة النقدية) (1962- 1963):**

عزمت الدولة الجزائرية بعد نيل استقلالها في جويلية 1962 على استرجاع كافة رموز السيادة الوطنية، ومنها السيادة النقدية. وتجدر الإشارة هنا إلى المبدأ المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي المعلن ضمن إطار اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962، الذي ينص على أن الاتفاقيات الخاصة التي ستجرى بين فرنسا والجزائر تشمل إجراءات تحويل امتياز الإصدار، ووفقا لذلك تم الاتفاق بين الدولة الجزائرية وبنك الجزائر على قبول سريان هذا الامتياز لهذا الأخير لمدة شهرين بدءً من الأول من جويلية 1962، بحيث يمارس امتياز الإصدار هذا على شكل انتقالي، كما يمكن أن يمدد ذلك على ألا يتعدى هذا التمديد 31 ديسمبر 1962[5]. والحقيقة أن الإتفاق على هذا الإجراء كان يصب في مصلحة السلطات الجزائرية، وذلك من أجل توفير الشروط المادية وتكوين الإطارات الأولى الذين سيُكلَّفون بعد ذلك بإنشاء هيئة إصدار للجزائر المستقلة.

وهكذا، فبعد الاستقلال استرجعت الجزائر سيادتها النقدية وحقها في إصدار العملة الوطنية بإنشاء هيئتها الخاصة للإصدار للجزائر المستقلة سميت «البنك المركزي

---

[5]- Abdelkrim Naas**, Le système bancaire algérien**, Maisonneuve & larose, Paris, 2003, P 11.

*- أنشئت هيئة الإصدار من خلال القانون 144-62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، الذي ينص على إنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

الجزائري»*، والذي أنشأ من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية، وذلك ليخلف بدءً من أول جانفي 1963 بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون 4 أوت1851[6] حيث مارس امتياز الإصدار إلى غاية 30 جوان 1962.

أسند إلى البنك المركزي الجزائري بعد الاستقلال مهمة مساعدة الدولة في مجهوداتها لإعادة بعث وتوجيه وحماية النشاط الاقتصادي للبلد بما يتوافق مع المصلحة الوطنية، فحسب قانونه الأساسي، فإن المهمة العامة للبنك المركزي الجزائري تنحصر في ميدان النقد والقرض والصرف، التي تمثل الشروط الضرورية لتطوير وتوجيه الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تعبئة كل الموارد الإنتاجية للبلد مع ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

**2-2 إنشاء وإصدار الدينار الجزائري:**

يعود امتياز إصدار النقود الورقية في الجزائر للدولة، وقد فُوِّض هذا الامتياز بموجب القانون إلى البنك المركزي الجزائري، حيث تعتبر الأوراق النقدية التي يصدرها العملة القانونية الوحيدة، أما امتياز إصدار القطع النقدية المعدنية فيعود إلى الخزينة، ويفسر هذا التقسيم لعملية إصدار العملة الوطنية المتداولة بين البنك المركزي (أوراق نقدية) والخزينة العمومية (قطع نقدية معدنية) إلى الأخذ بالتقليد الفرنسي في ذلك، والحقيقة أن هذا الفصل يبقى شكليًا لأسباب مادية وتطبيقية، ذلك

[6]-Mahfoud Lacheb, **Droit bancaire**, édition IMAG, Alger, 2001, P14.

أن البنك المركزي ينجز لحساب الخزينة العمومية كل العمليات المرتبطة بإصدار القطع النقدية المعدنية، التي تنطوي على كل من الصنع والتوزيع وعملية إتلافها.

لقد ألغي هذا التوزيع للصلاحيات بين البنك المركزي والخزينة العمومية فيما يتعلق بإصدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية بموجب القانون البنكي لسنة 1986، أين انحصر تفويض الدولة لامتياز إصدار العملة الوطنية للفئتين في البنك المركزي، وأُكِّد على ذلك في سنة 1990 بموجب قانون النقد والقرض[7].

إذا كان استرجاع امتياز الإصدار يذهب في اتجاه تحقيق السيادة الوطنية، فإن ممارسته مرتبطة بوجود عملة وطنية، لذلك سُن قانون نقدي في 10 أفريل 1964 ينص على إنشاء وحدة نقدية هي «الدينار الجزائري» بنسبة واحد دينار جزائري يساوي واحد فرنك الذي يعادل 180 ملغ من الذهب[8]، وبالتالي تم سحب «الفرنك الجزائري» من التداول، الذي استمر التعامل به بعد الاستقلال بمعدل دينار جديد لكل فرنك.

للتوضيح، الجدول التالي يبين تطور النقود المتداولة (بالقيمة وليس بعدد الأوراق النقدية) خارج الدائرة المصرفية للفترة الممتدة من 1962 إلى 1969، أي من بعد الاستقلال إلى الشروع في أول مخطط رباعي.

**الجدول: (01) النقود المتداولة في الفترة (1962-1969)**

**(الأرقام بالمليون دج)**

---

[7]-Abdelkrim Naas, Op cit, P 12-13.

[8]- عبد الرزاق بن زاوي، **محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد (17)، نوفمبر 2009، ص: 94.

| السنوات | النقود المتداولة | الكتلة النقدية M2 |
|---|---|---|
| 1962 | 2 200 | 4 100 |
| 1963 | 2 300 | 4 000 |
| 1964 | 2 580 | 4 800 |
| 1965 | 2 770 | 5 300 |
| 1966 | 2 840 | 5 800 |
| 1967 | 3 230 | 7 500 |
| 1968 | 3 700 | 10 100 |
| 1969 | 4 160 | 12 100 |

Source: Abdelkrim Naas, le système bancaire algérien, P 14

يلاحظ من الجدول تضاعف حجم التداول النقدي خلال الفترة المعتبرة، أي مرورا من 2,2 مليار دج إلى 4,2 مليار دج، وهو ما يتجاوب مع تضاعف حجم الكتلة النقدية M2 من4,1 مليار دج إلى 12,1 مليار دج التي تشمل إضافة إلى النقود المتداولة، الودائع الجارية والودائع لأجل لدى النظام المصرفي. وعلى الرغم من تضاعف النقود المتداولة على المستوى الكمي، فإن حصتها في الكتلة النقدية الإجمالية قد انخفضت بشكل محسوس، وهذا التطور ذو دلالة إيجابية حول درجة ثقة الجمهور في العملة الوطنية والاستعمال المتزايد للنقود الكتابية، وذلك رغم ضعف انتشار الشبكة البنكية على المستوى الوطني وتواضع ثقافة استخدام النقود.

لقد أراد المشرع الجزائري من إنشاء البنك المركزي هو إقامة بنك بنوك حقيقي، أي لا يتدخل مباشرة في تمويل الاقتصاد، وإنما بطريقة غير مباشرة عبر البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض، لكن الواقع، ونتيجةً للوضع الاقتصادي السائد بعد الاستقلال، وأمام إحجام البنوك الأجنبية عن المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، فإنه أُجبر على لعب دور البنك التجاري من خلال التمويل المباشر للمؤسسات الصناعية، وتمويل القطاع الفلاحي خاصةً، وذلك عبر منح الائتمان للديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وهذا وفقًا لما نص عليه مرسوم جوان 1964. ولقد تم العمل بهذا الأسلوب المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني إلى غاية إنشاء البنك الوطني الجزائري، الذي تولى بعد ذلك مهمة تمويل القطاع الفلاحي[9].

## 2-3 مرحلة إقامة نظام مصرفي وطني (1963 – 1967):

غداة الاستقلال ورثت الجزائر نظامًا مصرفيًا يتجاوز العشرين بنكًا، ولقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي هو تأميم هذا النظام المصرفي الأجنبي، وتأسيس بدله نظام مصرفي وطني تسيطر عليه الدولة ويضطلع بتمويل التنمية الوطنية[10].

وفي إطار العمل ومواصلة السعي لاسترجاع السيادة النقدية، والذي تحقق في البداية بتأسيس البنك المركزي وإنشاء الوحدة النقدية الوطنية، توسع الجهد بعد ذلك من أجل بناء نظام مصرفي وطني باتخاذ عدة إجراءات. في المرحلة الأولى،

---

[9]- Abdelkrim Naas, Op cit, P 18.

[10]– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 178.

وانطلاقا من المؤسسات الموجودة ذهبت في اتجاه إقامة هياكل جديدة، واحدة مكلفة بتمويل التنمية تمثلت في الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، والثانية موجهة لتعبئة الادخار ممثلة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، وفي المرحلة الثانية واعتبارا من سنة 1966 أُستكمل العمل في بناء النظام المصرفي بتأميم البنوك الأجنبية وميلاد بنوك تجارية جزائرية، تمثلت في البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، والقرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966، وبنك الجزائر الخارجي في الأول من أكتوبر 1967، وهي بنوك تخصصت كل واحدة منها في مجالات معينة من النشاط الاقتصادي[11].

**الصندوق الجزائري للتنمية (C.A.D):**

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (C.A.D) بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963 وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في سنة 1972[12]، ولقد كان الهدف من إنشاءه في المقام الأول، هو تعويض الهيئات الفرنسية التي تخلت عن نشاطها في الجزائر مثل:

- القرض العقاري الفرنسي (C.F.F).
- القرض الوطني (C.N).
- صندوق الودائع والأمانات (C.D.C).
- الصندوق الوطني لصفقات الدولة (C.N.M.E).

---

[11]- محفوظ لعشب، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 33.

[12]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 186.

– وعلى الأخص، صندوق التجهيز والتنمية الجزائري (C.E.D.A)، والذي أنشأ سنة 1959 بهدف تمويل مخطط قسنطينة من خلال تغطية نفقات التجهيز ودعم النشاط الاقتصادي في شكل قروض نفعية وإعانات.

**مهام الصندوق الجزائري للتنمية:**

أرادت السلطات العمومية من تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية كأول مؤسسة بنكية أنشأت بعد البنك المركزي للجزائر المستقلة، وباعتباره وسيط مالي متعدد المهام في محيط مالي تسيطر عليه البنوك الأجنبية، القيام بتعبئة الادخار، بينما في مجال القرض وباعتباره بنكًا للاستثمار فيعمل على منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، وازدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي باشرتها الدولة آنذاك. وفي نفس السياق، ومن أجل ضمان استمرارية الاستثمارات التي شرع فيها قبل الاستقلال، فقد عمل الصندوق الجزائري للتنمية على تعويض البنوك في تسيير القروض والاعتمادات الممنوحة.

الجدير بالذكر، أن الصندوق الجزائري للتنمية لم يتمكن في الواقع من القيام بدور مهم في مجال تعبئة الادخار المتوسط وطويل الأجل، حيث كانت الموارد التي يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.

**الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C.N.E.P):**

بعد إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في عام 1963، وبهدف إقامة نظام مصرفي يعمل على تعبئة الادخار الشعبي، كان لابد من تأسيس وسيط مالي

متخصص في هذا المجال، ولأجل ذلك أنشأ بموجب القانون 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مؤسسة عمومية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي[13].

**مهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:**

وفقًا لقانونه الأساسي، فقد أُوكل للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط العمل على لعب دور فعّال في تعبئة الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، وتقديم القروض الموجهة لبناء السكنات، ومنح المساعدات للجماعات المحلية، إضافة إلى تمويل بعض العمليات ذات المصلحة الوطنية، وتوازيا مع المهام الأساسية المخولة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أصدر وزير المالية في 19 فيفري 1971 قرارا يكرس هذه الهيئة «كبنك للسكن»[14] وتم تعزيز هذا التوجه بتعليمة مديرية الخزينة الصادرة عن وزير المالية في 27 أفريل 1971، والتي تفرض على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المشاركة في تمويل مختلف البرامج السكن الجماعي.

**البنك الوطني الجزائري (B.N.A):**

بعد الاستقلال، وبالتزام الدولة بتدعيم القطاع الاشتراكي والمساهمة في تعزيز القطاع العمومي بإنشاء شركات وطنية، إضافة إلى عملها على تحقيق الأهداف

---

[13]- القانون رقم 64-227 المتضمن **تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**، الجريدة الرسمية، العدد (26)، الصادر في 25 أوت 1964.

[14]-Ammour Benhalima, **Pratique des techniques bancaire avec référence à l'Algérie**, édition DAHLAB Alger, 1997, P 34.

المنشودة للتنمية الاقتصادية، نجم عن كل ذلك احتياجات مالية معتبرة، ومع طرح مشكل تنظيم تمويل هذه القطاعات، فضلا عن عدم حماسة البنوك الخاصة للمساهمة في تمويل التنمية مفضلة عمليات التجارة الخارجية التي توفر لها ربحية أكبر، تدخل البنك المركزي الجزائري مباشرةً لسد نقائض البنوك الأجنبية الخاصة، وأخذ على عاتقه مهمة التمويل المباشر للاقتصاد.

ومع إدراك أن عمل البنك المركزي لا يندرج ضمن التمويل المباشر للاقتصاد الوطني، ولا أن يكون بديلا للبنوك التجارية، تم إنشاء «البنك الوطني الجزائري» كأول بنك تجاري وطني بموجب الأمر 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، شركة وطنية تخضع لأحكام قانون الشركات المغفلة برأس مال قدره 20 مليون دج[15].

باشر البنك الوطني الجزائري عمله انطلاقا من هياكل وأصول البنوك التي تخلت عن نشاطها في الجزائر مثل[16]:

- القرض العقاري الجزائري التونسي (C.F.A.T).
- البنك الوطني للتجارة والصناعة (B.N.C.I).
- القرض الصناعي والتجاري (C.I.C).
- بنك باريس والأراضي المنخفضة (B.P.P.B).

---

[15]- الأمر رقم 66-176 المتضمن **إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد (51)، الصادر في 14 جوان 1966.

[16]- Abdelkrim Naas, Op cit, P44.

- Le comptoir d’escompte de mascara

يشرف على تسيير البنك الوطني الجزائري مجلس إدارة يتألف من المدير العام للبنك والمدير العام المساعد، إضافة إلى أربعة أعضاء يمثلون وزارات الفلاحة والإصلاح الزراعي، الصناعة والطاقة، التجارة، والأشغال العمومية والبناء، كما يخضع إلى رقابة مصالح التفتيش التابعة لوزارة المالية والتخطيط.

**مهام البنك الوطني الجزائري:**

يبرز تحليل القانون الأساسي للبنك الوطني الجزائري بأن مهمة هذا البنك تندرج في مسعيين، الأول يتصل بنشاطه كبنك للودائع، والثاني يتعلق بكونه بنك ذو نمط خاص موجه لتمويل القطاع العمومي. وباعتباره بنكًا تجاريًا، فإن البنك الوطني الجزائري يتلقى الودائع بمختلف الأصناف (وديعة لدى الطلب، بإشعار، أو لأجل) وهو مكلف على وجه الخصوص لأن يكون وسيلة تخطيط مالي وتنفيذ سياسة الحكومة فيما يتصل بالإقراض المتوسط والطويل الأجل، وعلى هذا الأساس ينحصر دوره في الخدمة المالية للمؤسسات وأنشطة الاستغلال للقطاع الاشتراكي والمجموعات المهنية، الدواوين والمؤسسات العمومية، الشركات الوطنية وفروعها، فضلا عن الشركات المختلطة المطالبة بتوطين عملياتها لديه. أما عن العمليات مع الخارج، فيتدخل في عمليات الصرف والتجارة الخارجية، والاعتمادات والقروض.

إن إنشاء البنك الوطني الجزائري كبنك للقطاع الاشتراكي والقطاع العمومي لا يستثني المهمة الخاصة التي أسندت إليه في خدمة القطاع الفلاحي، فبدءً من سنة 1967 خلف البنك المركزي الجزائري في تمويل الفلاحة، وفي عام 1968 أصبح محتكرا لتمويل هذا القطاع الذي كان مهيمنًا على الاقتصاد الجزائري آنذاك حيث كانت مساهمته في الناتج الوطني تمثل 16,4%[17].

**القرض الشعبي الجزائري (C.P.A):**

دُعِّم النظام المصرفي الوطني بعد أشهر قليلة من إنشاء البنك الوطني الجزائري بإقامة وسيط مالي بنكي آخر تمثل في القرض الشعبي الجزائري، وذلك بموجب القانون رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966[18]، وتأخر صدور قانونه الأساسي إلى غاية ماي 1967، حيث حُدِّد رأس ماله بـ 15 مليون دج[19]، ومستفيدا من ممتلكات البنوك الشعبية المحلّة في31 ديسمبر 1966 التي تعود للمؤسسات التالية:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لمدينة الجزائر (B.P.C.I.A).

---

[17]- عبد الرحيم شيبي، سمير بطاهر، **فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد (12)، العدد(01)، جانفي 2010، ص: 45.

[18]- الأمر رقم 66-366 المتضمن **إحداث القرض الشعبي الجزائري**، الجريدة الرسمية، العدد (110)، الصادر في 30 ديسمبر 1966.

[19]- الأمر رقم 67-78 المؤرخ في 11 ماي 1967، المتعلق **بالقانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري**، الجريدة الرسمية، العدد (40)، الصادر في 16 ماي 1967.

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران (B.P.C.I.O).
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة (B.P.C.I.C).
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة (B.P.C.I.A).

وحلّ القرض الشعبي الجزائري بدءً من 01 جانفي 1967 محل الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي كما دعِّمت هياكله بعد ذلك بتأميم كل من البنك المختلط الجزائري المصري، وشركة مرسيليا للقرض.

وفي عام 1972 تم تحويل أملاك الشركة الفرنسية للقرض والبنك (C.F.C.B) إلى القرض الشعبي الجزائري والذي أمّم بدوره البنك الشعبي العربي (B.P.A)، وهو آخر بنك خاص رُخِّص له للعمل في الجزائر.

القرض الشعبي الجزائري ووفقًا لقانونه الأساسي، هو شركة وطنية يشرف على تسييره مجلس إدارة يتألف من الرئيس المدير العام ومدير عام مساعد، إضافة إلى أربعة مستشارين يمثلون الوزارات التالية: السياحة، النقل التجارة، الصناعة والطاقة.

**مهام القرض الشعبي الجزائري:**

تحليل القانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري يعكس بأن هذا الوسيط المالي هو عبارة عن بنك إيداع يندرج ضمن مهمته العامة دعم القطاع الثالث (قطاع الخدمات)، فهو مكلف بتمويل النشاطات التالية: الفندقة والسياحة، الصيد البحري والنشاطات الملحقة، الصناعة الحرفية، المهن الحرة.

إضافة إلى ما سبق، فإنه يقوم بتمويل مبيعات التقسيط والقروض الاستهلاكية، كما خُوِّل له منح قروض لإعادة إدماج المجاهدين، ومن جهة أخرى، أخذ القرض الشعبي الجزائري على عاتقه بعض النشاطات التي كانت موكلة فيما سبق للبنك الوطني الجزائري، كالتوطين البنكي لتعاونيات الإنتاج غير الفلاحية، التوزيع التسويق، والخدمات. وفي الأخير تم تكليف القرض الشعبي الجزائري القيام بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات المالية) من حيث الإصدار والفوائد، وتقديم قروض وسلف –لقاء سندات عامة– إلى الإدارات المحلية، وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

**بنك الجزائر الخارجي (B.E.A):**

تأسس بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204، في شكل شركة وطنية برأس مال مكتتب يعود بالكامل للدولة قدره 20 مليون دج[20]، وبإنشائه استكملت آخر حلقة في إقامة نظام مصرفي وطني.

باشر بنك الجزائر الخارجي عمله بعد تأميم أنشطة البنوك التالية[21]:

- القرض الليوني (C.L) في 1967/10/12.
- الشركة العامة (S.G) في 31 ديسمبر 1967.

---

[20]– الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، المتضمن **إحداث بنك الجزائر الخارجي**، الجريدة الرسمية، العدد (82)، الصادر في06 أكتوبر 1967.

[21]– موقع بنك الجزائر الخارجي، www.bea.dz، شوهد في: 2023/03/04.

- بنك باركليز المحدود في 30 أفريل 1968.

- قرض الشمال (C.N) في سنة 1968.

- البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط (B.I.A.M) في 31 ماي 1968.

وأشرف على تسيير بنك الجزائر الخارجي مجلس إدارة يضم بالإضافة إلى الرئيس المدير العام والمدير العام المساعد، ثلاثة مستشارين يمثلون على التوالي الوزارات التالية: الشؤون الخارجية، الصناعة والطاقة، التجارة كما يخضع هذا البنك لرقابة مصالح التفتيش التابعة لوزارة المالية، وهو بذلك يعمل تحت وصايتها.

**مهام بنك الجزائر الخارجي:**

تتمثل المهمة الأساسية لبنك الجزائر الخارجي في تسهيل وترقية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلاد الأخرى[22]، إضافة إلى ذلك فإنه يمارس كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الادخارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فهو يقوم بمنح قروض الاستيراد كما يقوم بتأمين المصدِّرين الجزائريين ويقدم الدعم المالي لهم، وتمتد النشاطات الإقراضية لبنك الجزائر الخارجي إلى قطاعات أخرى، ففي هذا البنك تُركّز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى.

[22]– المادة (05) من القانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي، من الأمر 67-204، المذكور سابقا.